المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول أزمة تحديد الهوية في إطار الأمم المتحدة

أولاً : أزمه تحديد الهوية:-

1- أصبحت أزمه تحديد الهوية وممن لهم حق الأشتراك فى الأستفتاء فى الصحراء الغربية تمثل الانشقاق السياسى والخلاف الرئيسى بين طرفين النزاع المغرب والبوليساريو وبينهما وبين منظمة الأمم المتحدة هذا ما تضمنته جميع تقارير سكرتير العموم للأمم المتحدة ، وكان قد تضمنت تقرير الأمين العام الأسبق «بيريز دكوريا» عام 1991م وكان قد حظى بموافقة عام 1991م لكنه أصبح بعد ذلك مثاراً للخلاف بين طرفى النزاع ، ومما هو جدير بالذكر أن حجر الزاوية فى موضوع تحديد الهوية هو الأحصاء السكانى الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وهو الأحصاء الذى حدد عدد سكان الصحراء الغربية بأربعة وسبعون ألف مواطن صحراوى .

- وكان طبيعياً أن يضاف إلى هذا العدد نسبة معقولة من الأفراد الذين ولدو فى الصحراء الغربية خلال الفترة عام 1974م وحتى الآن ، إلا أن هذا الأحصاء لم يلبث أن دب الخلاف حوله من جديد ، فحركة البوليساريو رأت فى البداية أنه أقل من الواقع السكانى فى الصحراء الغربية واكدت أن العدد كان يقارب المليون نسمة ، ومن ثم اكد المغرب أن حركة البوليساريو تدخل بهذا أعداداً من المهاجرين غير الشرعيين قد جاؤا إلى الصحراء الغربية من الدول الأفريقية المجاورة ، لكن حركة البوليساريو قد عادت وتمسكت بالأحصاء الأسبانى وأصرت على أن يكون هو الأساس الوحيد المقبول لتحديد من له حق الأشتراك فى الأستفتاء مع تسليمها بأن هذا العدد فى إحصاء عام 1974م يمكن أن يضاف اليه نسبة مابين 10% أو 15% من مجمله وهم الذين ولدو فى الصحراء الغربية منذ عام 1974م .

- هذا وقد شكك المغرب فى حجية الأحصاء السكانى عام 1974م وعززه بالأسانيد منها أن آلاف الصحراويين قد أضطروا إلى مغادرة المناطق الصحراوية عام 1958م بعد المجازر التى إرتكبتها القوات الأسبانية والفرنسية فى ما عرف أنذاك بعملية المكنسة وأن هؤلاء الفارين لجاؤ إلى شمال المغرب قبل أجراء هذا الأحصاء وإستطراداً فإن الأحصاء لم يشملهم

بينما هم صحراويون لهم الحق فى التصويت فى إى أستفتاء يجرى فى الصحراء الغربية وقدم المغرب قوائم تضم نحو مائة وعشرون ألف فرد ، وقد سلم بمبدأ عدم صحية الأحصاء الأسبانى عام 1974م مشروع بيريز دى كويلار الذى وافق علية الجميع عام 1991م .

- وعندما بدا عمليات تحديد الهوية إستقدم المغرب هؤلاء الهاربين من الصحراويين وإقام لهم الخيام ووفر لهم وسائل المعيشة فى مناطق العيون وسمارة والداخلة وهذا مارفضتة حركة البوليساريو وثارت عليه زعمه أن أى إستفتاء يجرى على هذا الأساس هو إستفتاء لايخص سكان الصحراء وأنما يخص شعباً أخر ، بينما تتمسك به المغرب فى إصرار حتى بعد أأن حاول د./ بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أنذاك أن يقرب بين وجهتى النظر المتضاربتين باقتراح حل وسط يأخذ فى الحسبان عدة معايير مثل ثبوت تسجيل الراغبين فى المشاركة فى الأستفتاء وتدوينهم فى لوائح الأحصاء الأسبانى عام 1974م وأن يثبت أ، طالب التسجيل من أب ولد فى الصحراء أو أن يكون من عائلة صحراوية معروفة أقامت بالصحراء الغربية مدة ستة سنوات متصلة أو إثنتى عشرة سنة متقطعة إلا أنه لم يكتب لهذا الحل الواسط أن يجد مجالاً للتطبيق لانشقاق رؤي طرفى النزاع المغرب والبوليساريو فى ما يراه كل منهما الحل الأمثل من وجهة نظره.

- هذا وقد تعددت محاولات الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أنذاك لإيجاد صورة من صور التوافق تسهل عمل لجان تحديد الهوية ، فإقترح أن تضم لجان تحديد الهوية ممثلين لأفخاذ القبائل في منطقتى تندوف والعيون وكان الهدف من هذا الأقتراح أن تكون شهادة شيوخ القبائل هى تزكية للأشخاص المتقدمين إلى هذه اللجان لتسجيل أسمائهم والذين لم تتهيا لهم الوثائق المطلوبة أو إعتراها نقص أو غموض ، لكن هذا الحل التوفيقى لم ينجح لغياب شيوخ القبائل التابعين للبوليساريو عن حضور إجتماعات لجان تحديد الهوية وهذا ما عطل عمل اللجان وحال دون إستمرار نشاطها ، هذا وقد كانت حركة البوليساريو ترى أن مقاييس تحديد الهوية المقررة من طرف الأمم المتحدة هى صيغ تخدم مصالح المغرب ، لتمكنة من إضافة عشرات الألاف من الأفراد الذين يقولون أنهم غادروا الصحراء الغربية إلى شمال المغرب وهو ما ترد عليه المغرب بحجة داحضة هى أن « محمد عبد العزيز » رئيس الجمهورية الصحراوية نفسه من هؤلاء الصحراويين الذين ولدوا فى المغرب من إسرة هاجرت إلى شمال المغرب .

- وإزاد ذلك حاول الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك د. بطرس غالى أن يجد مخرجا أخر للمأزق وذلك بأن يصبح من الممكن أن تباشر لجان تحديد الهاوية عملها سواء حضر أحد الشيوخ الممثلين للبوليساريو أولم يحضر للحفاظ على إستمرار عمل اللجان وهو حل وافقت علية المغرب ورفضة البوليساريو .

- وفى هذا الإطار فقد دعمت الجزائر موقف البوليساريو إذ بعث وزير

خارجية الجزائر فى ديسمبر 1995م بمذكرة إلى مجلس الأمن يعبر فيها عن رفض حكومتة التدابير الجديدة ، ويبدى قلق حكومتة أزاء آفاق وإجراءت تتضمن أخطاراً جديد تحدق بمستقبل عملية التسوية ومستقبل السلأم والأستقرار فى الصحراء الغربية ، أما جبهة البوليساريو فقد بعثت هى الأخرى برساله إلى رئيس مجلس الأمن اكدت فيها : « إن حركة البوليساريو لايمكن أن تشارك فى عملية تحقيق الهوية على أساس المقايسس الجديدة ولايمكنها أن تعترف بالنتائج المترتبة عليها ومن ثم ترى أن تطبيق مثل هذا الحل التقريبى إنما يعنى تنظيم إستفتاء لشعب أخر غير الشعب الصحراوى .

- ومن ثم فإن الموضوع قد عاد إلى نقطة الصفر ، المغرب لايقبل إجراء الأستفتاء إلا على أساس مشروع الأمم المتحدة وإلا فانه فى أرضية يدافع عنها إذا وقع عليها أعتداء وأيضاً رفضت البوليساريو الحلول التوفيقية ومن ثم أضطر الأمين العام للأمم المتحدةأنذاك أن يوصى فى تقريره الذى قدمة إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م بتعليق عملة تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء حتى يبرهن طرفى النزاع – المغرب والبوليساريو على إستعدادهما لتنفيذ المخطط الدولى مؤكداً أن تعليق عملية تحقيق الهوية سيؤدى إلى أنسحاب أعضاء لجانها باستثناء مجموعه محدودة ستبقى للأشراف على أغلاق المراكز وجمع المعلومات ، وفى هذا الإطار فقد بعثت البوليساريو برسالة إلى مجلس الأمن تهدد فيها بالأضرار والعواقب الوخيمة فى الصحراء الغربية إذا ما عطلت عملية تسجيل الناخبين فى لجنة تحديد الهوية وواكب هذا التهديد تهديد أخر من البوليساريو بأنها ستعود إلى العمل المسلح إذ لم تؤخذ وجهات نظرها فى الحسبان [1] .

ثانياً – موقف أطراف النزاع من عمليات تحديد الهوية :-

أ- موقف البوليساريو :- تم الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على إجراء الأستفتاء فى السابع من ديسمبر عام 1998م فى الصحراء الغربية وبدء عمليات تحديد الهوية وإتهمت الأطراف الأخرى للنزاع حركة البوليساريو بعدم التعاون فى إنجاح خطة الأمم المتحدة لإجراء الأستفتاء إذ أن المغرب قد عبر رسمياً لسفراء الدول المعتمدين بأن شيوخ البوليساريو يواصلون الرفض الممنهج لطلب التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى أليها هؤلاء الشيوخ أنفسهم عملاً على أستفزاز المغرب ودفعه إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، كحما تبين أن هذا السلوك المخالف لاتفاق « هيوستن » قد تاكد وتجسد فى حضور مسؤلين من كبار حركة البوليساريو إلى جانب هؤلاء الشيوخ وخاصة إبراهيم غالى ، ومحمد سالم ولد السالك ومحمد الأولالى عقيق وهم على التوالى وزير الدفاع ، ووزير الخارجية ومدير الأمن العسكرى لحركة البوليساريو .

1()إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن ، التقرير الذى قدمة الأمين العام إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م والخاص بتعليق عملية تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء (نيويورك : مايو 1996م)

- هذا وقد ندد المغرب بحضور هؤلاء المسئولين لان حضورهم يعرقل المسلسل ويحول دون أستمراره في هدوء وإستقرار ويشكل إسطراداً حملة إستفتائية سابقة لأوانها وإستفزازاً للأمم المتحدة والمغرب والسكان المعنين بالأمر ، هذا وقد كانت اتصالات « جيمس بيكر » قد إنتهيت إلى الأعتماد بالأحصاء الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وقد أدى الأخذ بهذا الأحصاء إلى الأخذ بالمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ عهد أمينها العام الأسبق « بيرزد كويار » لتحديد هوية المرشحين للأقتراع يوم 7/ 12/1998م وهم :-

1. الأشخاص الواردة أسماهم فى قائمة إحصاء 1974م المنقحة .
2. الأشخاص الذين كانو يعيشون في الإقليم كافراد قبيلة صحراوية وقت أجراء إحصاء عام 1974م ولكنه لم يشملهم.
3. أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (الأب والأم والأبناء .
4. الأشخاص الذين هم من أب صحراوى مولود فى الإقليم .
5. أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم الذين أقامو بالإقليم فترة ستة سنوات متصلة أو فترة متقطعة تبلغ إثنى عشر عاماً قبل الأول من ديسمبر 1974م .

- هذا ويعنى تحديد المعايير الخمسة أعترافاً ضمنياً من الأمم المتحدة فى مخططها لتسوية مشكلة الصحراء الغربية بان الأحصاء السكانى فى عام 1974م ناقص ومملوء بالثغرات فقد حرمت أسبانيا الأفراد المنتمين إلى القبائل الصحراوية والمشكوك فى ولائهم للمغرب من التسجيل مثلما حرمت أهل الصحراء الذين نزحو إلى الشمال فى فترات متقطعة بسبب أزمات سياسية واقتصادية إقتضاها ظروف الجفاف وندرة المراعى في الماضى وللتدليل على ذلك يؤكد البعض أن عدد الذين سيستدعون طبقاً لاخر تقرير قدمة أنذاك « عنان » الأمين العام للأمم المتحدة السابق إلى مجلس الأمن غير معروف على وجه الدقة ، وفى رأى عدد من المراقبين أن عدد الصحراويين المرشحين للاقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب أخرون إلى أن عدد الصحراويين المرشحين للأقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب أخرون إلى أن عدد الصحراويين يفوق هذا العدد كما تشير كل الدلائل إلى صحة ذلك فقد تجاوز عدد الذين حددت هويتهم ثمانون ألف فرد حتى الأن منهم ستون ألفاً جرى تسجيلهم خلال المرحلة الأولى التى كانت قد بدأت فى عام 1994م وسجل منذ أستئناف مسلسل تحديد الهوية اكثر من عشرون الف فرد .

- هذا ويرى كثير من المراقبين أنه عندما بدأت قوائم الصحراويين الذيين حددت هويتهم تتزايد بهذا الشكل بدأت البوليساريو خططها الرامية إلى عرقلة السير السليم لعمليات تحديد الهوية وتفسير ذلك أن البوليساريو كانت

تريد الأ يتعدى عدد الذين لهم حق الأستفتاء سبعون ألف شخص ، ومن ثم أقصاء عشرات الألاف ممن يستوفون المعايير الخمسة المعروفة لتحديد الهوية ، ومن العراقيل التى تتهم البوليساريو بوضعها تبديل الأسماء وأماكن وتواريخ الميلاد ، فضلاً عن الغياب المتكرر غير المبرر لشيوخ البوليساريو ، مما يؤخر بشكل مفظم ولأيام عدم تسجيل مئات الأشخاص المنحدرين من أصول صحراوية والذين يجدون أنفسهم مجبرين على الأحتجاج بقوة على هذه الممارسات والهدف من خطة نسف عملية تحديد الهوية هو إقصاء شرائح كبيرة من القبائل التى أبعدت إلى شمال المغرب فى أعقاب عمليات المقاومة ضد تكالب الجيشين الفرنسى والأسبانى عليها فى أوخر الخمسينيات من القرن الماضى لمواجهة مايراه المغرب ضد « إستراتيجية العرقلة » عمد إلى التشبس بمواقف يراها مشروعه نابعة من تفسير الاتفاق « هيوستن » ويرى السلطات المغربية تقدم منذ إستئناف عملية تحديد الهوية الدعم والمساندة المطلوبين من « المينورسو » [1].

- هذا ويؤكد بعض المحليين المؤيدين لوجة النظر المغربية دلائل على هذا السعى منها أن عملية تحديد الهوية من طرف البوليساريو قد توقفت خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر 1997م ثم توقفت في مخيمات تندوف منذ 1997/12/29م حتى 1998/1/4م بدعوى إنعدام وسائل نقل طالبى التسجيل النهائي ، وتوقفت جلسة تحديد الهوية في طان طان فى 1998/1/7م لتبنية شيخ البوليساريو لحبيب سلامى جمعة الذى إعترف بان 133 من المسجلين من بينهم 127 لاتوجد أسماهم فى الأحصاء السكانى عام 19974م ثم توقفت العملية فى جميع مراكز تحديد الهوية (ستة مراكز) فى 1998/1/12م بغية حصول وفد البوليساريو على الأعفاء من شكليات المراقبة المعتادة عند الوصول إلى مطار العيون (كبرى مدن الصحراء) أوفى أثناء المغادرة [2].

- ويرى البعض أنه قد لوحظ أن مراقب البوليساريو يوجهون « شيوخهم بالأشارات وكلها من وجهة نظر تعلن الرفض المبيت سعياً إلى تحديد الهيئة الناخبة على هواهم كما يرو أن أغلبية شيوخهم لاتنطبق عليهم المعايير المحددة لشيوخ القبائل المعتمدين بل هم أقرب إلى العسكريين الذين يمثلون الأوامر الصارمة الصادرة اليهم وأغلبهم يخرجون من مركز التسجيل ليعتزرون لابناء عمومته وإخواله عن إنكار معرفتهم فى الداخل وأغلبيتهم يعترفون بانهم مرغمون على السلوك الشائن ، وكان من بين المراقبين فى «سمارة» إبراهيم غالى وزير الدفاع لدى البوليساريو الذى حضر خصيصاً للضغط على ممثلية فى اللجنة لكى ينكر معرفته بكل المتقدمين مما أذهل اللجنة نفسها وكذلك الحال في «طان طان» حيث أوفدت البوليساريو «محمد السالم ولد السالك» وزير التعليم الذى كوفى بعد

1()إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لأجراء الأستفتاء فى 1998/12/17م والمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ '' بين دكويار '' الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة
فى شبكة المعلومات الدولية – موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .
2()انظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 – وسائل البوليساريو فى عرقلة عمليات تحديد الهوية

ذلك بتعينة وزيراً للخارجية لدوره فى التاثير فى شيوخ البوليساريو لرفض أغلبية المسجلين وكان عددهم 4600 فرد قد تم إستدعاؤهم وأنكر شيوخ البوليساريو التعرف على الأغليه العظمى منهم تنفيذاً لإيمائات (ولد السالك) الذى أقام أسبوعين كاملين عقد خلالهما ثلاثه لقاات مع عائلته .

- ومن ثم يخلص البعض إلى أن البوليساريو طرقت كل السبل محاوله منها ألايتجاوز عدد المصوتين أربعة وسبعون ألفا فرد ، على أساس الأحصاء السكانى فى عام 1974م وعندما أصبحت غير بعيدة كثيراً عن الهدف أصدرت تعليمتها إلى شيوخها باللجوء إلى كل المبررات لمنع عشرات الألاف من الصحراويين من إثبات حقهم فى التصويت فى الأستفتاء هذا ويكاد شيوخ البوليساريو كما يذكر بعض ممثلى (المينورسو) نفها يطير صوابهم لأن عدد المرشحين للتصويت كبير بالفعل إذ يتعين أستدعاء العشرات من أفخاذ القبائل ، كما لايزال يتعين مثول عشرات الألاف من الصحراويين من داخل الصحراء وخارجها أمام لجان تحديد الهوية ، كما إتهمت « المينوسو» بارتكاب أخطاء فى السياق من ذلك أنها سمحت « لأبراهيم غالى » أحد وزراء البوليساريو باثارةشعور المواطنين فى «سمارة» وقد إعترفت «المينورسو» بأن إسمه كتب خطأ ودخل المنطقة تحت أسم أخر ، وعلى هذا الأساس قبلت الشكوك المغربية وردت عليها بالطريقة الدبلوماسية التى أرضت المغرب والتى هى فى نفس الوقت إعتراف خمنياً بأن خطا ماء قد وقع وأنه غير معتمد وأيضاً من أخطا« المينورسو» أنها توجه إلى بعض الأشخاص الدعوات الممثول أمام لجان تحديد الهوية قبل إجتماعها بأربع وعشرون ساعة مع أن المتفق علية أن توجه هذه الدعوات قبل أسبوع من الأجتماع بالنظر إلى طبيعة الصحراء والمسافات الشاسعة التى تفصل بين مدنها ونجوعها .

- هذه أمثلة من وسائل البوليساريو لعرقلة عملية تحديد الهويه وهى جزء من الخطه القائمه على ركائز ثلاثه ، الرفض المنهجى لطالبى التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى اليها شيوخ البوليساريو أنفسهم وتغيير تواريخ وأماكن الميلاد وإنتحال هوية الأخرين ،، ويكفى أن يعرف أن هؤلاء الشيوخ الذين يتصرفو تحت ضغوط إدارة البوليساريو قد رفضو خلال يناير 1998م – 3438 من طالبى التسجيل النهائى من بين 3916 الذين إستمع اليهم إى نسبة 29و82%

- ومن ثم يرى البعض من المحللين أنه يتبين بجلاء أن البوليساريو تحاول تقليس كشوف المقترعين إلى درجة منخفضة برفض التعرف بالصحراويين الحقيقين الذين لم يغادروا أرضيهم ويمارسون حياتهم العادية والهدف من ذلك إستفزاز المغرب أصلاً فى أن يلجأ هؤلاء إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، فيتعطل الأستفتاء ، وتعيراً فى ذات الوقت عن الأضرار بالصحراويين الذين يتمسكون بهويتهم المغربية وبالولاء للعرش المغربى .

- هذا ويمكن التنويه إلى أن هناك ستة مراكز لتحديد الهوية إثنين منهم فى العيون وواحد فى سمارة وواحدة فى «طان طان» وأخر فى جليم فى الإقليم الجنوبية للمغرب وهى تمثل أكثر من 82% من مساحة الصحراء والمركز

السادس فى منطقة «تندف» الجزائرية حيث توجد مجتمعات البوليساريو ، وسيضاف قريباً ثلاثه مراكز أخرى جديده منها إثنان فى شمال المغرب والثالث فى الجنوب وفى كل مركز يوجد أربعه أطراف أأولاها المينورسو (هيئة الأشراف على وقف أطلاق النار والأستفتاء) وتقدم طاقمين وثاينها المغرب والبوليساريو ويقدم كل منها مراقبين وثالث الأطراف هو إثنان من شيوخ القبائل أحدهما مغربى والثانى عن البوليساريو والرابع مراقب من منظمة الوحدة الأفريقية وليس للمراقبين حق التدخل إلا إذ كان هناك سبب لذلك .

- **وهذا وتمر عملية تحديد الهوية بثلاث مراحل هى :-**

1. **المرحلة الأولى** :- تجرء خارج القاعة وتتعلق باعداد الأشخاص للمرور بالمرحلة الثانية التى يجرى خلالها التعرف بالأشخاص وإستخراج البطقات الخاصة بهم ثم توجيههم إلى مكتب أخر لأخذ بصماتهم وصورهم الفوتوغرافية.

2. **المرحلة الثانية** :- تجرى داخل المركز حيث يدخل الشخص ليجيب عن الأسئلة الموجهة اليه عن أسمه بالكامل وتاريخ ومكان مولده ونوع المعيار المرشح على أساسه.

3. **المرحلة الثالثة** :- وهى التوجيه نحو الشيوخ للأدلاء بشهادتهم فى شأن الشخص المرشح ويدون المراقبون معلوماتهم فى كشوف خاضة معدة لهذا الغرض ثم ترفع النتيجة إلى رئيس اللجنة بعد توقيع الشيخين ، ويتغير الشيوخ حسب المطلوب تحديد هويتهم تبعاً لقبائل وأفخاذها [1]

- وفى إطار ذلك فقد أبدت السلطات المغربية مذكرة رسمية إلى ممثل السكرتير العام (كوفى عنان) أنذاك بعض الملاحظات إثر تعيين «إبراهيم غالى » مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى « سمارة» وجاء فى المذكرة مايلى «كما تعلمون فإن السيد إبراهيم غالى – يعد حالياً من طرف البوليساريو – وزير للدفاع وله ماضى لايؤهله لأداء هذه المهمة ، كما أنه كان مصدر عمليات القمع الدموية المدبرة ضد السكان فى مخيمات «تندف» إثر الأنتفاضة التى جرت هناك ، لذلك فإن حضوره من طبيعته أن يخرج ويرعب شيوخ البوليساريو فى أثناء أداء شهادتهم والذين من الواجب عليهم أن يتصرفوا باستقلالية وحسن نيه ومضت المذكرة تؤكد أن هذا الزعيم العسكرى قد نظم حملة ضد السكان فى مدينة «سمارة» فى أكتوبر 1979م ولم يكن الجدار الذى يحمى الجزء الأهل بالسكان من الأقاليم الجنوبية قد بنى بعد ، هذه الحملة صاحبها إحتجاز رهائن من بين السكان المدنيين وإنطلاقاً من هذه المعطيات فإن حضوره فى مدينة «سمارة» يعد ويعتر أستفزازا للسكان والمؤهلين والجنود والسلطات المغربية وأضافت المذكرة أن أرسال هذا الشخص يعد ايضاء عرقلة لروح مسلسل التسوية الدولية واتفاق «هيوستون» لأنه يمثل حملة سابقة لأوانها فى عملية الأستفتاء ، كما أن تعيين

1()انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقا لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

«إبراهيم غالى » ملاًحظا لايعد عملاً تقنياً منعزلاً ولاقيمة له وإنما هو عمل يندرج فى إطار أستراتيجية عامة تهدف إلى تكثيف الأستفزازات وتشوية مسلسل تحديد الهوية وإيجاد جو من القلق والتوتر الذى سيؤثر لامحاله فى حسن سير هذه العملية .

- وفى السياق ذاته أكدت المذكرة المغربية أنه سبق للبوليساريو أن عينت وزير التعليم الذى أصبح وزيراً للخارجية ملاحظاً فى مركز تحديد الهوية فى مدينة «طان طان» حيث أثر حضورة بشكل وأضح فى أحد شيوخ البوليساريو الذى بادر إلى إبعاد عدد كبير من المؤهلين المنتمين إلى عرشه ذاته (فرع القبيلة) وإذا إضيفت هذه التصرفات إلى تلك التى لوحظت فى مراكز تحديد الهوية المفتوحة فى مخيمات «تندف» فى الجزائر حيث لجأت البوليساريو إلى عمليات تزوير الأسماء وتواريخ الميلاد بهدف إشراك أشخاص ليس لهم الحق فى التصويت ، فمن الطبيعى أن عملية تحديد الهوية ستنا عن الموضعية والصفاء ، وإختتمت المذكرة بأن السلطات المغربية المتشبثة بالتطبيق الصادق لمسلسل التسوية واتفاق «هيوستون» لها ثقة كبيرة باحساسكم الكبير بالمسئولية وبالآجراءات التى مافتئتم تتخذونها بهدف حماية عملية تحديد الهوية من كل الدسائس والأخطار [1].

- كذلك كان من المثير أن «عبدتي سيدى محمد عبد الجليل » من قبيلة أولاد «بوسبع» تميز خلال كل مراحل تحديد الهوية بموقف سلبية فى مركز العيون بدعوى عدم التعرف بجميع طالبى التسجيل الذين تقدموا أمام اللجنة فى أخر ديسمبر 1997م فمن بين 414من طالبى التسجيل المنتمين بالفعل إلى فروع القبيلة لم يعترف ب269 شخصاً وإضافة إلى الشكاوى فإن شيوخ القبائل يعقدون إجتماعات خاصة لمتابعة إنتهاكات البوليساريو لاتفاق «هيوستن» وقد أصدرقبيلة (أيت لحسن) من أشهر قبائل الصحراء بياناً وقعة كل شيوخها تبين بجلاء موقف ممثلى البوليساريو المناهض لتسجيل أى فرد من هذه القبيلة ، إن هذه الموقف تعد أجتفابحق قبيلتنا وتميزاً بين القبائل الصحراوية وتصرفاً طائشاً غير مقبول لانه أذا ما إستمر سيؤدى فى النهاية إلى بطلان دور الأمم المتحدة وإستحالة أستمرارها فى أداء دورها الممتثل فى إعطاء الحق لكل القبائل الصحراوية وإشتركها فى عملية الأستفتاء بدون إقصاء أو تمييز ، إن موقف البوليساريو اليوم يذكرنا بمواقف سبقت وكانت هى السبب الرئيسى لتوقف عملية تحديد الهوية قبل «هيوستن» والبيانات الممثلة كثيرة كلها تدعو ةة المينورسو« لتصحيح الأوضاع والحذر من التصرفات التى تريد البوليساريو ومنها جر الأمم المتحدة إلى التخلى عن حقوق قبائل صحراوية فى مصلحة قبائل أخرى ينتمى أليها قادة البوليساريو.

- أما بالنسبة للشكاوى الرسمية للسلطات المغربية إلى الأمم المتحدة فإنها تنبه المنظمات الدولية إلى أن الأخطاء التى أرتكبت يجب الأ تتكرر لأن

1()انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقا لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

المنظمة الدولية لاتستطيع أن تاخذ على عاتقها مسئولية مخالفات يرتكبها أعضا من « الميئورسو» وإستطراداً فإن التحرك المتوقع يهدف إلى حمل الأمم المتحدة على التصرف السليم لتطبيق اتفاق «هيوستون» الذى يستمسك به المغرب .

- ويشير البعض أنه من الواضح أن الياس يكمن وراء هسيتيرية التنكر للقبائل التى تنتهجها البوليساريو وقد كشف عن ذلك حديث أدلى به أحد مسئوليها وهو رئيس وزراء الجمهورية الصحراوية إلى مجلة «جون أفريك» إذ أكد فية ما إذا كانت نتائج الأستفتاء فى مصلحة الوحدة الترابية للمغرب فسيذهب هو إلى مكان أخر ، وعقبت جريدة مغربية « الأتحاد الأشتراكى على ذلك » إن الذى يجرئ على بتر قطعة من جسد أمه لايمكن أن يجيش صدرة للجزء المبتور ، وأكدت الجريدة أن قيادات البوليساريو لايدركون أن الأنسان الذى أختار وحدة بلاده وقام ببتر أى جزء فيها لن يذهب بعد الأستفتاء مهما كانت نتائجة إلى أى مكان أخر لانه لن يشارك فى الأستفتاء من أجل الذهاب أو المجئ بل فقط من أجل إغلاق ملف لم يعرف الذين فتحوة كيف يغلقونة [1].

- هذا ويمكن القول أن البوليساريو يتمسكون بحق تقرير المصير لبلادهم بعد تصفية الأستعمار الأسبانى من الصحراء الغربية .

ب- موقف المغرب من عمليات تحديد الهوية :-

- ومما هو جدير بالذكر أن المغرب ظلت حتى بداية عام الفين متشدده تجاه جبهة البوليساريو ومتمسكة بالأستفتاء الذى هو أساس التسوية التى إقترحتها الأمم المتحدة على أن يشارك فية جميع المنحدرين من الصحراء الغربية وأكد وزير الدخلية المغربى أنذاك «إن من باب العدل والأنصاف أن يؤخذ بعين الأعتبار الأنتماء القبلى كما تراه القبائل الصحراوية وليس كما ينظر اليه إحصاء المستعمر ، ومن ثم كان المغرب يشدد على الأهمية الحاسمة لاجراءات تحديد الهوية وضرورة ضمان حيادها وموضوعيتها وإنصافها .

- هذا ويتهم المغرب جبهة البوليساريو بمسئوليتة والمماطله فى تنفيذ الأستفتاء فقد جاء عن « أحمد السنوسى» ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة أن المغرب الذى دعا إلى تنظيم الأستفتاء سيواصل المطالبة بتصحيح النقاط الواج تصحيحها وتقويم الموقف التى ينبغى تقويمها إذا ما كان يراد تنظيم إستفتاء عادل ونزيه واكد « إن المماطلات والمناورات التى يلجا اليها خصومنا للحيلولة دون إستكمال مخطط التسوية الذى يجب أن يعرف

1()انظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م المذكرة الرسمية التى قدمتها المغرب إلى ممثل والأمين العام للأمم المتحدة (كوفى عنان) بمجموعة من الملاحظات إثر تعين د.إبراهيم غالى «وزير الدفاع للبوليساريو مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى «سمارة».
- وأنظر :- موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .

بوضوح إراداة للعرقلة ، وإن الأمم المتحدة ربما إقتنعت بالرغبة الصادقة للمملكة ومسؤينة المخاطبين الأخرين الذين يواصلو وضع العرقيل فى وجه المخطط الأممى .

- وقد أعلن وزير الخارجية المغربى فى كلمته أمام الجمعية العامه للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والخمسون التى عقدت فى 2000/9/13م دعم بلأدة لاى مبادرة يقدم عليها الأمين العام على الرغم من تمسك المغرب بمسلسل التسوية الأممى ، غير أنه اكد أن التسوية يجب أن تتم داخل السيادة والشرعية وإجماع المغاربة وهو ما سبق أن أعلنه فى 30 / 6 /2000م العاهل المغربى الملك محمد السادس وطلب المغرب من لجنة القضايا السياسية الخاصة بتصفية الاستعمار أن تمتنع عن بحث قضية الصحراء لانها ليست قضية إستعمار ولاسيما بعد أن فوض إلى مجلس الأمن متابعة تنفيذ الأستعمار ، وأبدى المغرب أهتماماً كبير بالمبادرة التى أطلقها فى شأن التفاوض المباشر مع الطرف الأخر ، ففى 2000/10/6م عقدت لجنة الداخلية والجهات والجمعات المحلية والبلديات ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطنى فى مجلس المستشارين والفرقة الثانية داخل مجلس النواب المغربى إجتماعاً مشتركاً لدراسة المبادرة وجاء فى الاجتماع بطلب من الحكومة المغربية وحضره وزير الخارجية والداخلية كما وجدت المبادرة تجاوباً دولياً واسعاً وتائيد كبيراً من عدد من الدول والأتحاد الأوربى .

- بالإضافة إلى أن المغرب قد أعلن فى 2001/3/10م أنه سيقدم إلى الأمم المتحدة مقترحاتة فى شأن إيجاد صيغة حكم جمهورى ولا مركزى للاقليم الصحراوية بحيث يمكن أبناء المنطقة من تسيير شئونهم المحلية فى إطار اللامركزية والديمقراطية ،إذا أكد ذلك السيد / عبد الرحمن اليوسفى ا- الوزيرالأول (رئيس الوزراء) بالمغرب على هامش مؤتمر نسائى عقد فى مدينة العيون وهى المرة الأولى التى يتحدث فيها مسئول مغربى كبير عن حكم جمهورى لحل مشكلة الصحراء بدلاً من الحكم الذاتى مأخوذ من نظام الجهات الذى نص علية دستور المغرب عام 1996م وأصبح المغرب بموجبة يتكون من سته عشر جهه ، وهذا يعنى أن الحل السياسى من وجهة نظر الحكومة المغربية لايخرج عن إطار السيادة المغربية على المحافظات الصحراوية ولكن المغاربة مع طرحهم الحل السياسى لايستبعد الأجراء العسكرى أو ما يسمونة بالدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب وسيادتة على الإقليم الصحراوى المسترجعة كما جاء فى حديث وزير الثقافة والأتصال المغربى إلى الصحفيين والمنشور فى 2000/10/8م .

- هذا وفى 2001/3/31 م نقلت الصحافة عن السيد / عبد الرحمن اليوسفى - تأكيد أن حل قضية الصحراء يكمن فى الأتجاة نحو الأندماج الديمقراطى لكل السكان الصحراويين المتشبثين بوحدة التراب المغربى والراغبين فى العمل يداً بيد مع أخوانهم فى الأقاليم الاخرى لمواجهة التحديات

المستقبلية هذا ولوزير الداخلية المغربى السيد / إدريس البصرى أنذاك رأى مختلف أذ يرأى أن الاتفاق – الإطار قد يؤدى إلى أستقلال الصحراء الغربية عن بلادة وشكك في نيات الأمم المتحدة إزا مستقبل الصحراء الغربية زاعماً أن الاتفاق / الإطار الذى إقترحتة الأمم المتحدة سيفتح الباب امام توترات دامية فى الصحراء الغربية يجهل مالها – كما أكد البصرى – فى مقال نشرتة جريدة «دومان» المغربية إن مصدر التوتر هو حالة الشك المحيطة بطبيعة الاتفاق / الإطار والتساؤلات المرتبطة بسلوك المنحدرين من أصول صحراوية الذين يفوق عددهم 551 أف والذين رفضت الأمم المتحدة قبولهم فى أعمال تحديد الهوية ، إضافة إلى أهلية المشاركين فى الأستفتاء الذى يتحدث عن الاتفاق بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى فى الصحراء .

- وأضافت أن كل هذه العناصر لاتدعو إلى التفاؤل وتدع أحتمال معاودة سيناريو تيمور الشرقية مفتوحاً متسائلاً عما إذا كانت الولايات المتحدة وفرنسا بكونهم راعيتين الاتفاق ستتورطان في الرمال المتحركة ، لكنة أستطرد قائلاً أن حالة التوتر التى ستسود الصحراء ستقود إلى التفكير في أن أستقلال الصحراء أمر حتمى ، وهذه هى المرة الأولى التى يتحدث فيها « البصرى » منذ أن أقاله العاهل المغربي الملك محمد السادس فى نوفمبر 1999م عن قضية الصحراء التى تولى إدارتها بيد من حديد نحو ربع قرن ، وقد وصف الاتفاق ، الإطار بأنه خدعه من الأمم المتحدة للأسراع فى حسم ملف تستمر تداعياته منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً ، كماأشار إلى أن إعلان الجزائر والبوليساريو رفضهما الاتفاق خلال مفاوضات «وايومينج» برعاية « بيكر »هو منارة لكسب أفضل المواقع في سبيل الحصول على إستقلال الصحراء ، وإكد أن إشارة مجلس الأمن إلى سيادة المغرب على الإقليم لمدة خمس سنوات والضمانات الدولية لتعزيز تلك السيادة هى وهمية مبرراً ذلك بالصيغة التى سوت بها الأمم المتحدة نزعات مماثلة عبر العالم أخرها تيمور الشرقية ، وأضاف أن التعاطى الراهن للأمم المتحدة مع قضية الصحراء ينافى ميثاق «سان فرنسيسكو» الذى ينص على إحترام إستقلال الدول الأعضاء ووحدتها مذكراً بأن منع أقلية من السكان الموجدين على أرض أجنبية فى (تندوف – جنوب شرق الجزائر) حكماً ذاتيا يشير إلى ممارسات قديمة سعت إلى فرض الحماية على الدول ذات السيادة على أبواب النظام العالمي الجديد ، وأعرب عن إعتقاده أن منح الولايات المتحدة وفرنسا صلاحيات رعاية الاتفاق / الإطار هو من قبيل تدخل القوى الكبرى فى الشئون الداخلية مادام ثلث تراب المغرب سيخضع للرقابة الدولية ، وتوقع أن تعهد البوليساريو خلال الفترة الأنتقالية المحددة بخمس سنوات إلى إحداث القلائل فى الصحراء الغربية لحض المجتمع الدولى على تغيير خطة الحكم الذاتى نحو الحصول على الأستقلال.

- هذا ومع أستمرار تدنى وتدهور الأوضاع في الصحراء الغربية وتعثر الأمم المتحدة عن إيجاد حل سياسى يوافق علية أطراف النزاع وخاصة بعد وضوح عدم إمكان إجراء إستفتاء بدأ البحث بمخطط التسوية الأممى لذلك عرض مشروع الحكم الذاتى / الاتفاق الإطارى فى 2001/6/29م بهدف تشجيع الأطراف المتنازعة لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات دون التخلى النهائى عن خيار الأستفتاء ورغم أن الاتفاق

الإطارى قد حقق بعض المطالب المغربية وأهمها السيادة الإقليمية ،إلا أنه كان هناك بعض الأعتراضات تمثل أهمها فى الأعتراض على نتائج لجنة تحديد الهوية وأيضاً عدم وضوح العلاقات بين البرلمان المغربى والجمعية التشريعية فى إقليم الصحراء الغربية بالإضافة إلى مشكلات إعادة إنتشار القوات المغربية واليات تدخلها ضد المحاولات الأنفصالية سواء من داخل الإقليم أو خارجه وأسلوب إستغلال ثروات الإقليم وكذلك عدم وضوح إجراءات الأستفتاء والوضع بعد المرحلة الأنتقالية (خمسة سنوات) وخاصة ما ينعكس على السيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية .

- ويتضح بذلك الأسس التى يقوم عليها الموقف المغربى وتتمثل فى أن المشكلة تتعلق بأرض مغربية تم الجلاء عنها من الأستعمار الأسبانى بعد مواجهة طويلة سواء قبل أحتلالها أو بعد أسترجاع المغرب لاستقلاله الوطنى وذلك عبر مراحل طويلة توجت بجلاء والأستعمار الأسبانى منها عام 1976م ، لكن إسترجاع المغرب لاقاليمة الصحراوية ووجه باعتراض من الجزائر التى ترى أن أسترجاع المغرب للإقليم الصحراوى يؤثر على التوازن الأستراتيجى فى المنطقة ، ومن ثم تفضل المغرب التسوية الثنائية وخاصة بعد وضوح تنامى دور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشكلة الصحراء الغربية نظراً لإن الدور الأمريكى المحتمل سيفقد الأطراف المعنية حرية الحركة ، وباعلاً المغرب مؤخراً إستعدادها للتفاوض مباشر مع جبهة البوليساريو ، وخاصة أن أبناء الإقليم الحقيقى يدركون أن مصلحتهم فى الحوار المباشر مع المغرب وأن جبهة البوليساريو ، فإن ذلك يعنى الرغبة المغربية فى معرفة مدى أستقلال قرار جبهة البوليساريو فصيل سياسى مكانه فى التعددية المغربية كما أن الديمقراطية المغربية تستوعب البوليساريو بوصفها حركة سياسية ، خاصة أن المغرب قد أختار أن يكون تنظيمة الداخلى يقوم على أساس اللامركزية ، كما يرى المغرب أن الأستفتاء بصيغتة القديمة غير واقعى وقد وضع ذلك من خلال خطة «جيمس بيكر» الأولى والذى وجد أن الحل الثالث الذى يقوم على أساس الحكم الذاتى فى إطار سيادة مغربية هو الحل الأمثل [1].

ج- الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية :-

- يشير الكثير من المراقبين إلى أن العلاقات بين المغرب وموريتانيا تدمرت بمراحل متعدده ما بين الوفاق والتوتر بشأن مشكلة الصحراء الغربية ، ففى بداية النزاع إبرم بينهما اتفاقاً عسكرياً مكن القوات المغربية من الأنتشار فى الصحراء الغربية لحماية الحدود وصد هجمات البوليساريو ، لكن سرعان ما حدث الأنقلاب الذى قاد الرئيس الموريتانى أنذاك «مصطفى ولد السالك » ضد الرئيس «مختار ولد دادا» أنذاك قد القى بظلاله على علاقات الدولتين وزاد فى تصعيد التوتر أن الرئيس «ولد هايدلا» الذى أطاح

1()إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس2015- الموقف المغربى من عمليات تحديد الهوية .

بنظام « الرئيس مصطفى ولد السالك » قد إعترف بالجمهورية الصحراوية ثم سرعان ما تحسنت علاقات البلدان منذ مجيئ الرئيس «معاوية ولد سيدى أحمد الطايع» والذى أنضم إلى جهود وفاقية سادت المنطقة أنذاك وادت إلى تأسيس الأتحاد المغاربى عام 1989م فى قمة مراكش على خلفية وفاق مغربى - جزائرى ، ومن أسباب التوتر أيضاً إشتراك الجزائر وتونس وموريتانيا فى إجتماع طارئ للأتحاد المغاربى من دون التشاور مع المغرب مما سبب إحتجاج دولة المغرب .

- كما كان من أثار ذلك التوتر بين البلدين هو قلق السلطات الموريتانية من الوضع الذى وصلت أليه مشكلة الصحراء الغربية لانها كانت تخشى من تزايد أعداد الأجئين الفارين من الصحراء إلى المناطق الشمالية منها ، وهذا ما يهدد بتغير التركيبة العرقية للسلالات فيها بسب حدوث زيجات بين الموريتانين وسكان الصحراء الغربية .

- هذا ويرى البعض أن هناك عدد من الأسس التى يقوم عليها الموقف الموريتانى تجاه مشكلة الصحراء الغربية منها ماهو تاريخى ومنها ما هو سياسى ، فبالنسبة للاقليم الذى يطلق علية « البياضان » ويمتد من الساقية الحمراء شمالاً إلى « أندر» جنوباً و«ازواد» شرقاً تحكمه ثقافة ولغة ومشاعر واحدة ونمط الحياة فى هذه المنطقة واحد واللهجة الحسانية هى لهجة الجميع وأن الذين يعبرون عن المشاعر بنفس الوسيلة الفنية (الموسيقى البيظانية) كذلك ظل الإقليم جزءاً من موريتانيا ولم يفصل الإ عام 1900م حين تقاسمت فرنسا وأسبانيا المنطقة ، فكان أقليم الصحراء تحت السيطرة الأسبانية ، بيما كانت موريتانيا تحت الأحتلال الفرنسى .

- هذا وكما هو معلوم أن النزاع الموريتانى – المغربى على الصحراء الغربية فى فترة لاحقة وعندما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية حيث إنتهت المحكمة إلى حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير مصيرهم ثم أعقب ذلك اتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الصحراء فيما بينهم وأدى ذلك إلى دخول الجزائر طرفاً مباشراً فى النزاع إلا أن الموقف الموريتانى كان ومازال مع حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو ترفض الحكم الذاتى وترفض تقسيم الصحراء ولذلك يتوقف حل المشكلة من وجهة نظر موريتانيا على توافر شرطين هما:-

1- توصل القطبين الرئيسيين فى النزاع (المغرب والبوليساريو) إلى قناعة تجعلهما يعطيان الأسبقية لمصالح شعوبهما وشعوب المنطقة .

2- أخذ الدول الكبرى المشكلة بأسلوب جدى وفرضها حلاً عادلاً على الجميع [1].

د- الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية :-

- يرى بعض المحللين أن الجزائر هى الداعم الأساسى للبوليساريو

1()أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية .

وفى كثير من تصريحات المسئولين المغاربة يروا أن خصمهم فى هذه المشكلة هى الجزائر وأن جبهة البوليساريو من صنع الجزائر وأن الذى أوعز إلى نشأتها الرئيس الأسبق هويرى بومدين – لوزير دفاعه من خلال الطلبة الصحراويين الذين كانو يدرسون في الجزائر عند تصفية الأستعمار الأسبانى منها نظراً لأهميتها الاستراتيجية للجزائر وللعداء المستحكم بين المغرب والجزائر ، هذا وقد إستطاعت الجزائر عام 1982م ضاغطة على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعترف بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضواً بها مما دفع المغرب إلى الأنسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية والأتحاد الأفريقى .

- ومع بدء تحريك عملية الحل السياسى لمشكلة الصحراء الغربية من خلال مشروع (الاتفاق – الإطار) فى 2001/6/29م رفضت الجزائر المشروع رفضاً قاطعاً مؤكدة إحتواءه العديد من نقاط الضعف والأختلال حيث يفقد جبهة البوليساريو حقوقها وخاصة فى عملية إختيار الهيئة التنفيذية ،، كما رأت أن المشروع يعزز عملية إندماج الإقليم فى المغرب ويرسخ الاحتلال المغربى غير المشروع للصحراء الغربية .

- هذا ويتضح من مذكرة الجزائر للأمين العام للأمم المتحدة للرد على مشروع الاتفاق /الإطار وجود توزيع للأدوار بين الجزائر وجبهة البوليساريو ، ولقد فسر لجوء الجزائر للرد على مشروع الأمم المتحدة على أنه جاء فى إطار مواجهة الضغوط الخارجية التى أصبحت تواجهها الجزائر لقبول التسوية السياسية لمشكلة الصحراء الغربية ، وإذا كانت الجزائر قد إنتقدت بشدة نشر مذكرتها ضمن تقرير الأمين العام وإتهمت الأمانة العامة بالخروج عن الحياد والموضوعية وعدم الأهتمام بمطالب جبهة البوليساريو وإعترضات الجزائر ومن ثم فقد فقدت مصداقيتها بينما عدت قرار مجلس الأمن متوازناً ، ومن ثم يرى المراقبون أن الأسس التى يقوم عليها الموقف الجزائرى بشأن مشكلة الإقليم الصحراويين بين الأنضمام إلى المغرب أو إعلان الصحراء الغربية دولة مستقلة وستوافق الجزائر على أى حل يقبلة طرفى النزاع ، ورغم أن زيارة الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » لمخيمات الصحراويين أثناء إحتفالات البوليساريو تعبير عن مدى تأييد الجزائر لموقف البوليساريو إلا أنها سارعت إلى الإعلان عن أن هذا الموقف بعيد عن العداء للمطامح المغربية وخاصة بشأن سبتة ومليلة [1].

- وكان لهذا الموقف المتازم من عمليات تحديد الهوية بسبب مشكلة الصحراء أثره على الأتحاد المغربى فأوقف مسيرته لنتيجة لردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية والذى تكونت عام 1989م من الدول المغاربية الخمس (المغرب – الجزائر – موريتانيا – تونس – ليبيا) وذلك بعد أن طلب

1()إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية نت مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية.

المغرب فى ديسمبر 1995م من الجزائر بوصفها رئيس الدورة للأتحاد الأوربى أنذاك وقف مؤسسات الأتحاد فى الوقت الراهن وذلك رداً على الموقف الذى إتخذتة الجزائر فى شأن الأسراع فى مسلسل تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للأدلاء باصوتهم فى الأستفتاء المزمع أجراؤه فى الصحراء الغربية ، فقد رأت المغرب أن الجزائر قد خرجت عن صيدها فى نزاع الصحراء ، بينما من المفترض أن النزاع لايخص إلا المغرب والبوليساريو ، وما على الأطراف الأخرى خاصة دول المغرب العربى إلا إلتزام جانب الحياد وألا تنحاز إلى أى طرف من طرفى النزاع .

- الإ ان الخطوة الجزائرية التى إستنفرت المغرب هى الرساله التى بعثت بها الجزائر فى1995/12/6م إلى مجلس الأمن إعترضت فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية فى الصحراء الغربيه ، ومن ثم أصبحت الجزائر فى نظر المغرب غير محايدة بل منحازه إلى البوليساريو وترتب على ذلك تشكيل لجنة التضامن الشعب الصحراوى التى سعى اليها البرلمانيون وممثلون لعدة منظمات جزائرية منها المرصد الجزائرى لحقوق الأنسان وجمعية التضامن مع المرائة الريفية وأتحاد العمال وإتحاد الطلبة وجمعية متقاعدى الجيش الجزائرى .

- وفى هذا الإطار إنتقد المغاربة فى الحكومة والمعارضة هذه الخطوه وراوا فيها تعبيراً عن رج فعل أزاء الأنتكاسة التى تواجهها البوليساريو أنذاك ، كما رأو فيها رساله سلبية موجهة إلى المبعوث الأممى «جيمس بيكر» ومساعية لحل معضلات الأستفتاء ، واكد أحد أقطاب المعارضة فى المغرب الأتى:-

«أن محاولات هيئات جزائرية للتعبئة ليست جديرة بالأكتراث من جانبنا فى المغرب لاننا واثقون من مغربية الصحراء وحقيقة موقف الشعب الجزائرى وستظل الصحراء مغربية وأضاف إن تشكيل لجنة للتضامن مع البوليساريو هو إمتداد للموقف الجزائرى الرسمى المعاكس لوحدة التراب المغربى ويوضح الطابع المفتعل لمشكلة الصحراء ، وإن الأوساط الرسمية تسعى إلى إيهام الرأى العام الخارجى بأن الموقف الرسمى الجزائرى تنظر بتوجس إلى تحركات «جيمس بيكر» وفى 2000/9/5م نشر أن الرئيس الجزائرى أنذاك أوقف تعامل بلاده مع «جيمس بيكر» إذا إكد أن «جيمس بيكر» كان يقوم بمجهود عب الأمم المتحدة وأنا أراه يأتى بافكار قد تمر مرور الكرام على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى يقر أن تقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالى أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى أنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأتقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالى أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى أنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأ تقرير المصير منذ عام 1962م فى جميع بلدان العالم فى «بليزوبروناى» و«تيمور الشرقية» وتدافع عنه فى الصحراء الغربية وإن إعلان الرئيس الجزائرى أنه لن يتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى تعبيير واضح عن رفض دعوة «كوفى عنان »

إلى التفاوض بين المغرب والبوليساريو ، وتعبير عن رفض الجزائر لمجهود «جيمس بيكر» .

- هذا ويشير بعض المحليين أن الرئيس الجزائرى فى وسعه أن يسهم بفعلية فى حل النزاع يؤكد أحدهم «أعتقد أن الرئيس بوتفليقة يستطيع أن يلعب دوراً فى هذا النزاع فلا يكفى أن يجلس الرجل بهمة وإقتدار (الرئيس بوتفليقة) فى الجزائر ويطلق التصريحات فى شأن هذه المشكلة وهو رجل مبادرة أثبت قدراته على إدارة الجزائر عب إتخاذ القرارات الجزئية وليس عبر الأنتظار وأفضل ما يفعلة أن يركب طائرتة ويتوجه إلى المغرب ويطرح القضية المعقدة مع العاهل المغربى ويبحث الطرفان بشكل جاد كل القضايا الخلافية وأن خطوة كهذه من شأنها أن تخلق أجواء جديدة وتشكل خروجاً من التاجيلات والوسطات .

- هذا ويرى البعض أن الجزائر دأبت منذ رئاسة « هوارى بومدين» على نفى أى مصلحة لها فى قضية الصحراء الغربية إلا فيما يتصل بلأستقرار فى المنطقة ، مؤكدة تاييدها لمخطط التسوية الأممى رافضة أى حل سوه محاولة إستقطاب التائيد الدولى له.

- كما ترى جهات متعدده أن الجزائر طرف مباشر فى المشكلة على الرغم من نفيها ذلك فالأمين العام فى تقريره فى يونية الفين ناشد الجزائر الدخول فى المحادثات طرفاً معيناً بالقضية والمشاركة فى المفاوضات برعاية «جيمس بيكر » مع إمكان تقديم ما تراه من تغيرات فى وثيقة الحل السياسي وترى ليبيا هذا الراى فقد جاء فى تصريح للسيد / على التريكى أمين اللجنة الشعبية أنذاك الأتى :-

«إن قضية الصحراء مشكلة مغربية – جزائرية وأنها أهم عائق يقف فى وجه تطوير إتحاد المغرب العربى واكد إن على الإخوة فى المغرب والجزائر أن يدركو أن بناء المغرب العربى هوأهم من الخلافات الثنائية» كما يدور مثل هذا اللفظ فى الأوساط الجزائرية نفسها ففى مجلس النواب الجزائرى أعد أحد النواب سؤالاً لوزير الخارجية عن حقيقة دور الجزائر فى قضية الصحراء وكان رأى هذا النائب « إن القضية أصبحت فى عهد الأمم المتحدة ولكن المغرب الذى ظل يماطل فى إجراء الأستفتاء ويتهم الجزائر بالضلوع فى القضية الصحراوية وإيواء المسلحين الصحراويين على أراضيها فى المغرب ولاسيما بعد تصريح العاهل المغربى فى واشنطن حول دور الجزائر فى النزاع ويرى هذا النائب أن تخلى الجزائر عن القضية بعد خيانة للشعب الجزائرى الذى التزم بالدفاع عن القضايا العادله فى العالم .

- هذا وقد كان يشير البعض إلى أن الموقف الجزائرى قد بدأ يتغير ببطء تجاه النزاع هذا التغيير أن الحكومة الجزائرية لم تطمن الصحراويين كما كان يحدث دائماً مما أثار مخاوف المتعاطفين مع جبهة البوليساريو فى الجزائر من أن تكون حكومتهم قد تخلت فعلياً عن قضية الصحراء ، هذا ويذكر من أسباب تغيير الموقف الجزائرى أنذاك وأيضاً تبدد الخوف الجزائرى من الأطماع

المغربية في أقاليم جزائرية ، إذ كان المغرب يطالب فى اوائل الستينيات بمنطقة «تندوف» الغنية بثرواتها المعدنية ، وعلى الرغم من أنه تخلى عنها للجزائر بموجب اتفاقية عارضتها الأحزاب المغربية أنذاك ألا أن الجزائريين ظلو يعتقدون بامكان إستعادة الصحراء الغربية فجاء تائيد الجزائر للجبهة (البوليساريو) من منطلق جيوإستراتيجي ، فضلاً عن الجزائر ترغب فى منفد لها على المحيط الأطلسى عبر دويلة صغيرة ، ويسود الأوساط الجزائرية إقتناع بأن فصل الصحراء عن المغرب لن يكون مجدياً للجزائر الأن لأسباب متعددة لعل أبرزها تاثير ذلك فى إستقرار العرش الملكى المغربى ، مما يؤثر سلباً فى أمن الجزائر وإستقرارها وترى هذه الأوساط أن منطق إستخدات الدول قد تخلت عنه الدبلوماسية الحديثة ، وقدمت مثلاً على ذلك فشل المحاولات فى كردستان لإقامة دولة للأكراد ، ومن دواعى تغيير الموقف الجزائرى أيضاً زوال الظروف التى أفرزتها المواجهة بين المغرب والجزائر ، تلك الظروف التى تمثلت فى الحرب الباردة بين المعسكريين الشرقي والغربى ، وقد أصبح كلا من البلدين أعضاء فى المنتدى السياسى للحلف الأطلسى بما يعنى ترابط المصالح الجيو سياسية للدولتين ومن ثم بدأ الرئيس الجزائرى مقتعاً بان القضية تعطل مسار الأندماج المغربي مما يدفع به إلى السعى إلى تعجيل حلها ويذكر مقربون من الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » أنه كان يعارض دخول الجزائر طرفاً فى القضية منذ أن كان وزير لخارجيتها فى الفترة 1965الى 1979م.

- هذا وقد شهد يولية 2001م تحركات جزائرية صوب واشنطن للمساهمة بفاعلية في حل المنازعات فى المنطقة مشيراً إلى تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة بين إيريتريا وإثيوبيا وأن الجزائر والولايات المتحدة ومعظم اللأعبين الدوليين في مشكلة الصحراء الغربية يسعون إلى الخروج من الجمود الحالى وإيجاد وسائل لحل الأزمة وعدم العودة إلى العنف وقد يكون ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بين طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) للوصول إلى اتفاق يمكن تطبيقة.

- هذا وفى إطار تحديد الموقف الجزائرى من مشكلة الصحراء الغربية فقد أكد الرئيس الجزائرى فى حوار صحفى عما جرى بحثة فيما يخص قضية الصحراء وماطرحه الجانب الأمريكى – « نحن موقفنا مبدئى ويعرفه الأمريكان ويعرفه الغير من أأشقائنا العرب وأشقائنا فى أفريقيا فنحن لاناقة لنا ولا جمل فى هذا الموضوع ولكن نحن ندافع عن مبدأ التزمنابه بعد سنوات حرب التحرير مع الأستعمار الفرنسى قبلنا مبدأ تقرير المصير وإستفتاء الشعب الجزائر فى مايريده من إندماج أو إستقلال فهذه ثقافتنا ولن نحيد عنها ، ويمضى الرئيس الجزائري قائلاً « ويبقى أن مجلس الأمن يقول إما أن يكون المرجع مرجع هيوستنأما إذا توفق « بيكر» إلى حل يقبله الطرفين ، فنحن لاحيلة لنا إلا أن نبارك وندعو بكل جوارحنا ووجداننا إلى الألتئام ، لكن أطيراً كانت هناك إقترحات لبيكر ونحن فقدنا ما جاء فى أقتراحه نقطة نقطة لانه إبتعد عن مبدأ تقرير المصير مثلما حدد فى هيوستن ، ثم كرر الرئيس الجزائرى أنه لايريد يرضى طرفا على حساب طرف وأنه لايحب الحلول

غير المرضية التى تبقى كا الجراح الذى من شانه أن يتطور إلى جراح أكبر ثم أكد أن مشروع الاتفاق / الإطار الذى طرحة (بيكر) يكرس ضم المغرب للصحراء وبدو أنه مستوحى من أقترحات الجانب المغربى، ويؤكد لتشديد أشارة الرئيس الجزائرى إلى حق سكان الإقليم الصحراوى فى تقرير مصيرة وذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام عدد من رؤساء الدول المشاركين في مؤتمر «دورييين» لمكافحة العنصرية إذغ أكد عن مكافحة الأستعمار وقال « هذا الظلم اجائر يقع على شعوب بكاملها حرمت حق إقامة دولة مستقلة كا الشعب الفلسطنى وحق تقرير المصير كشعب الصحراء»

ومن ثم جاء رد الفعل المغربى من وزير خارجيتها حين وصف أشارة الرئيس الجزائرى بأنها غير محلها وغير ملائمة لأن مؤتمر «درويين» يعقد لبحث العنصرية وليس المنازعات السياسية من قبيل قضية الصحراء الغربية التى تحاول الأمم المتحدة إيجاد تسوية لها باشراك كل الأطراف المعنية بما فيها الجزائر [1].

1()أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديدالهوية وردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى .